كذلك حدثت، قبيل تلك الانتخابات، بعض الانشقاقات والاتحادات «الصغيرة». فقد انسحبت النائبة شولاميت ألوني من حزب العمل، نتيجة لمعارضتها للبيروقراطية الحاكمة عامة، ولتعاظم النفوذ الديني في الحكم خاصة، وأنشأت قائمة إنتخابية خاصة بها، هي قائمة الحقوق المدنية (راتس)، التي حصلت على ٣ مقاعد في الانتخابات. كذلك اتحد بقايا أنصار ماكي مع بعض المجموعات «الصهيونية ــ اليسارية»، وأقاموا قائمة جديدة سموها موكيد ــ ماكي، حصلت على مقعد واحد في الكنيست، كان من نصيب مئير باعيل. أما نائبا قائمة هاعولام هازيه، أورى افنيري وشالوم كوهين، فقد اختلف أحدهما مع الآخر، وخاض كل منهما الانتخابات على رأس قائمة منفصلة ففشل الاثنان.

ولكن على الرغم من ذلك التجميع الجديد لقوى المعارضة، لم تؤدي نتائج الانتخابات إلى تغيير يذكر في نظام الحكم، فقد تمكن ليكود، فعلاً، من زيادة قوته مضيفاً إليها ما يساوي نصف ما كان لها سابقاً، إذ فاز في تلك الانتخابات بـ ٣٩ مقعداً، مقابل ٢٦ مقعداً كانت له في الكنيست السابق. ولكن التجمع العمالي بقي الحزب الأكبر؛ إذ عاد إلى الكنيست بـ ٥١ مقعداً، مقابل ٥٦ مقعداً كانت له في الكنيست السابق[٢٩]. وقامت رئيسة الحكومة السابقة، غولدة مئير، بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد الانتخابات.

إلّا أنه لم يكتب لهذه الحكومة أن تعيش طويلاً؛ إذ سرعان ما أدى «زلزال» تشرين ــ على حد التعبير الاسرائيلي الذي شاع آنذاك ــ إلى ضعضعة أسس نظام الحكم في اسرائيل، ووضع كبار شخصيات حزب العمل الحاكم في قفص الاتهام، بعد أن اتضح أن «تقصيراً» قد وقع أثناء الحرب، نجم عن «المفهوم» الذي قامت بترويجه الزعامة الأمنية ــ السياسية الاسرائيلية؛ وهي أساساً عمالية وعلى رأسها موشي دايان وزير الدفاع آنذاك. وخلاصة ذلك «المفهوم» رأي وتقويم مفادهما أنه بعد الانتصار الذي حققته اسرائيل سنة ١٩٦٧، لن تقوم للعرب قائمة، ولن يتجرأوا على شن الحرب مرة أُخرى، وإن «اخطأوا» وقاموا بذلك، «فستكسر عظامهم» مرة أُخرى ــ على حد التعبير الذي كان شائعاً. وقد أدى ذلك إلى تفشي شعور الاستهتار تجاه العرب والاستخفاف بقدراتهم، لدى معظم القيادات السياسية والعسكرية الاسرائيلية، إن لم يكن كلها، فجاءت حرب تشرين مفاجأة لهم، وأوقعت بإسرائيل أضراراً مادية ومعنوية كبيرة، كان بالإمكان، حسب الرأي الاسرائيلي، تلافي بعضها لو كانت القيادات الاسرائيلية أكثر حيطة وحذراً.

وقد تفاعلت نتائج حرب تشرين بشكل عنيف في اسرائيل، خصوصاً بعد توقف العمليات القتالية وتوقيع إتفاق فصل القوات الأول بين اسرائيل ومصر في أواخر سنة ١٩٧٣. ونجم عن ذلك إطلاق الاتهامات والاتهامات المضادة ونشوب المظاهرات المعادية للسلطة، وقيام حركات إحتجاج، ثم لجان التحقيق. ولم يمر وقت طويل حتى راح رموز الحكم، ممن كانت لهم علاقة مباشرة بالحرب، يتساقطون الواحد بعد الآخر. وكان أول أولئك رئيس الأركان دافيد العازار الذي أقصي عن منصبه، في نيسان (ابريل) ١٩٧٤، بعد نشر التقرير الأولي للجنة اغرانات التي عينت للتحقيق في نتائج الحرب؛ فحل محله الجنرال